مجلة
كلية التــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات نصف سنوية
العدد الأربعون
30 آب 2024
ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير
أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير
أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

الاطار التشريعي للحوكمة الرقمية

الدكتور حسين عبدالله علي
مدرس دكتور في كلية الكوت الجامعة

Abstract :In the midst of amazing developments in the fields of automation and highly advanced electronic systems, and with the spread of digital commerce applications in all fields of life, government executive systems that are still dependent on traditional patterns of managing public services facilities are moving towards adopting digital governance systems in order to achieve the most important goal, which is smart governments.

ملخص البحث :

في غمرات التطورات المذهلة في مجالات الاتمتة والانظمة الالكترونية الفائقة التطور ، ومع شيوع تطبيقات التجارة الرقمية في مجمل الميادين الحياتية ، تتجه الانظمة التنفيذية الحكومية التي لا تزال معتمدة على الانماط التقليدية لتسيير المرافق العامة الخدماتية ، الى اعتماد انظمة الحوكمة الرقمية وصولا الى الهدف الاهم وهو الحكومات الذكية .

وان اعتماد انظمة الحوكمة الرقمية الالكترونية والذكية يتطلب توفير البنية القانونية التشريعية لتواكب هذه التطورات الرقمية المتسارعة لتضييق الفجوات القانونية الكبيرة التي تحسم مسالة التحول من الانماط التقليدية للحكومات التي تكرس بيروقراطية الادارة وشيوع الفساد ، مع اهمية توافر القرار السياسي لهذا التحول ، واهمية استيعاب هذا التحول كي لا ينجم عنه العواقب الوخيمة الخاصة بضعف الامن المعلوماتي ، وخصوصا مع انبثاق شخصية قانونية خاصة للاشـخاص الرقميين ، مما يسهم في تعقيد التحول نحو نظام الحوكمة الرقمية في الدول الاقل نموا نظرا لشيوع التطبيقات القانونية الرقمية الجديدة كالعقود الالكترونية ، والتوكيلات الرقمية ، والقرارات الادارية الرقمية ، والجرائم الرقمية .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة الالكترونية – الحكومة الرقمية – الحكومة الالكترونية – الحوكمة الذكية.

مقدمة

يتسارع التقدم التقني في زمننا الراهن وخصوصا في ميدان التكنولوجيات المعلوماتية وانظمة الاتصالات الرقمية المتطورة .

وقد تباين الفقهاء في تعريف "الحوكمة الرقمية" [1097]، فنحا بعضهم الى قصرها على "استخدام التكنولوجيات الالكترونية لإنجاز المعاملات الادارية"، اما جانب اخر من الفقهاء والباحثين فيرى ان مفهوم الحوكمة الرقمية يقصد به مقدرة الجهاز الحكومي على تبادل المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين بالكلفة الزهيدة وبالسرعة اللازمة والدقة العالية والسرية الامنة وذلك عبر استعمال الانترنت.

وقد ربطت اتجاهات فقهية اخرى[1098] بين الحوكمة الرقمية والخصائص التي تطرحها ، فعرفتها بأنها نظام يسمح بالاستحصال على الخدمة المطلوبة عبر ربط تكنولوجيات المعلومات بالاجهزة الادارية المسؤولة بطريقة سهلة وبسيطة وسريعة وعالية الكفاءة .

وراى اخرون بانها نظام متكامل لادارة الموارد المعلوماتية عبر الاعتماد على شبكات الانترنت.

وقد تسببت مجموعة من التطورات والعوامل على مستوى العالم- وبخاصة مع بداية الألفية الثالثة- في ظهور ما يعرف اليوم بالحوكمة الرقمية، والتي ينظر إليها الكثير من المتخصصين بأنها فلسفة إدارية حديثة فرضتها الثورة الرقمية وتوجهات العولمة والديمقراطية .

وتسعى الحوكمة الرقمية على الصعيد الحكومي الى تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين إلكترونيا ، والى تبادل الخدمات والمعلومات بين القطاعات الحكومية إلكترونياً ، مما يحقق الأهداف المرجوة من وراء انشاء نظام الحوكمة الرقمية ومن أهمها خفض حدة البيروقراطية فى أداء الأعمال , والعمل على تجميع كافة الخدمات والمعلومات ذات الأهمية للمواطنين بما يمكن من الاستفادة منها بطريقة سهلة وفعالة .

[1097] – دكتورة ايمان زكي – الحكومة الالكترونية – مدخل إداري متكامل–المنظمة العربية للتنمية الادارية – القاهرة، – ،2009 – ص 90.

[1098] – دكتور فيصل الفوزان –الحوكمة الرقمية بحث منشور على الموقع الالكتروني :
https://maaal.com/2022/10/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-/digital-governance

اهمية البحث : من الضرورة بمكان توجيه الاهتمام الرسمي و الاكاديمي لرصد محاولات تطبيق الحكومة الإلكترونية، والتركيز على ضرورة تحول قطاع مهم من الإدارة وهو الإدارة العامة الى نظام حوكمة رقمي متطور ، وذلك عبر وضع خطط إستراتيجية تواكب التقدم التكنولوجي الراهن ، علما أن هذا التحول لا يمكن إنجازه إلا من خلال توافر جملة عوامل منها التمويل وخطط طويلة الأمد وعملية بناء تدريجية.

مشكلة البحث: في غمرات التطورات المذهلة في مجالات الاتمتة والانظمة الالكترونية الفائقة التطور ، ومـع شيوع تطبيقات التجارة الرقمية في مجمل الميادين الحياتية ، تتجه الانظمة التنفيذية الحكومية التي لا تزال معتمدة على الانماط التقليدية لتسيير المرافق العامة الخدماتية ، الى اعتماد انظمة الحوكمة الرقمية وصولا الى الهدف الاهم وهو الحكومات الذكية .

وان اعتماد انظمة الحوكمة الرقمية الالكترونية والذكية يتطلب توفير البنية القانونية التشريعية لتواكب هذه التطورات الرقمية المتسارعة لتضييق الفجوات القانونية الكبيرة التي تحسم مسالة التحول من الانماط التقليدية للحكومات التي تكرس بيروقراطية الادارة وشيوع الفساد ، مع اهمية توافر القرار السياسي لهذا التحول ، واهمية استيعاب هذا التحول كي لا ينجم عنه العواقب الوخيمة الخاصة بضعف الامن المعلوماتي ، وخصوصا مع انبثاق شخصية قانونية خاصة للاشـخاص الرقميين ، مما يسهم في تعقيد التحول نحو نظام الحوكمة الرقمية في الدول الاقل نموا نظرا لشيوع التطبيقات القانونية الرقمية الجديدة كالعقود الالكترونية ، والتوكيلات الرقمية ، والقرارات الادارية الرقمية ، والجرائم الرقمية .

لذلك فان الاشكالية التي تواجهنا لدى بحث الحوكمة الرقمية تدور حول **مدى التوافق** بين النظام القانوني التشريعي مع النظام الرقمي التقني ؟.

اما لناحية **المنهج** فقد ارتأينا اعتماد المنهجية التحليلية الوصـفية لتبيان الشرائط الضرورية لحل اشكالية التوافق بين التشريعات المطلوبة والتكنولوجيات المستعملة ، وصولا الى سد الفجوات القائمة بينهما.

ولبحث هذه الاشكالية قسمنا بحثنا الى مبحثين اولاهما يتناول الاسباب التي تستدعي التحولات من الحكومات التقليدية إلى الحكومات الرقمية ، وثانيهما يناقش اهمية وضع نظام تشريعي ملائم يتوافق مع التطبيقات التقنية الضرورية لحدوث هذه التحولات.

المبحث الاول:

مفهوم الحوكمة الرقمية والاسباب التي تستدعي التحول الى الحوكمة الرقمية

بادئ ذي بدء لا بد من تحديد مفهوم الحوكمة الرقمية ، ثم نبحث في الاسباب التي تدفع الحكومات الى التوجه لاعتماد نظام الحوكمة الرقمية .

المطلب الاول : مفهوم الحوكمة الرقمية

قبل تعريف الحوكمة الرقمية لا بد من تعريف النظام الاداري الحكومي التقليدي ومن ثم نعرج للبحث في تعريف نظام الحوكمة الرقمية.

اولا :تعريف النظام الاداري الحكومي التقليدي

النظام الاداري الحكومي التقليدي هو الهيكلية التنظيمية التي تشكلها الدولة بغية تسيير الشؤون الادارية للاوطان بهدف تنظيم عملية اتخاذ القرار الصائب المتعلق بمستقبل الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية بهدف تحقيق الظروف المعيشية اللائقة للمواطنين ، وبهدف تحسين ادارة الازمات[1099].

ومن الملاحظ ان هذا التعريف يظهر المهام الادارية الروتينية للحكومات وهذا الامر متعارف عليه في كل الانظمة الادارية التقليدية الدولية .

ثانيا : تعريف الحوكمة الرقمية [1100]

بادرت المنظمة الاممية الخاصة بالتربية والثقافة والتعليم "اليونيسكو" الى تعريف الحوكمة الرقمية[1101] بانها " ممارسة الحكم السياسي والاقتصادي والاداري عبر الوسائل الرقمية الالكترونية وذلك من اجل تحقيق الكفاءة والسرعة والشفافية في عمليات إيصال البيانات والمعلومات للمواطنين ولسائر الجهات الحكومية". في حين عرفها الاتحاد الاوروبي بانها " تقديم الخدمات العامة للجمهور الكترونيا ".

[1099] – بوفاسة سليمان –استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية– –مجلة الاقتصاد والتنمية–جامعة المدية– الجزائر، العدد الاول– 2013–ص 9

[1100] - علي لطفى، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملى، بحث مقدم إلى مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس،"الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية " دبى 9-12 ديسمبر 2007 .

[1101] – دكتور عبد الفتاح حجازي–الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح–دراسة متأصلة في شأن الإدارة الكترونية–طبعة اولى–دار الفكر الجامعي للنشر–الاسكندريه–2008–ص 45

وعرفت الحوكمة الرقمية من قبل البنك الدولي[1102] على انها نظام يتيح للمؤسسات الحكومية استخدام التكنولوجيات المعلوماتية المتطورة كالشبكات المعلوماتية، والانترنت ، وانظمة الاتصالات عبر الهواتف المحمولة والكمبيوترات من اجل تطوير العلاقات بين المواطن والمؤسسات الادارية الحكومية ، بغية توفير افضل الخدمات للجمهور وفقا لاليات تضمن تحقيق نظام اداري "شفاف " و"فعال" يحقق خدمات سريعة وكفوءة مع تقل كلفة ممكنة .

وتفعيل نظام الحوكمة الرقمية يتيح الربط الشامل لكافة الخدمات ، ويحقق العلاقة التكاملية مع كافة المؤسسات الرقمية الحكومية وحتى الخاصة بغية تحقيق الاستعلامات التلقائية عن بيانات المستفيدين من الخدمات عوضا عن تكليفهم بها ، مما يحقق الدقة في البيانات والمعلومات مع توفير الخدمات باقصى سرعة ممكنة [1103].

والجدير ان نظام الحوكمة الرقمية هو مرحلة مستجدة من مراحل تطورات المعاملات الرقمية ، حيث يتم تحقيق تقديم الخدمة الرقمية عبر كافة التطبيقات التي يعتمد النظام الالكتروني المعلوماتي كالأجهزة اللوحية الرقمية الذكية، والهواتف الذكية المحمولة ، والاجهزة المساعدة الرقمية الشخصية المرتبطة بشبكة "الانترنت"، مما يسمح لكافة المواطنين من الاستفادة من مجمل الخدمات والمعاملات والبيانات من كل الامكنة وفي كل الاوقات وبالسرعة والدقة المتناهيين[1104] .

المطلب الثاني : أسباب التحول الى نظام الحوكمة الرقمية

سنعرض في هذا المطلب لاهم الاسباب التي تستدعي التحول من النظام الاداري الحكومي التقليدي إلى نظام الحوكمة .

اولا : الاسباب المرتبطة بالعامل السياسي : في زمن تجتاحه الرقمنة والاتمتة، لاصحال القرار السياسي الدور الاساسي في تشييد الاسس المستدامة للتحول نحو اقتصاد المعرفة عبر

[1102] – نوى حسين–دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية–مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة–الجزائر، العدد الخامي– 2018–ص 134.

[1103] – ضيف الله العتيبي–الحكومة الذكية مرحلة ما بعد الحكومة الالكترونية– الجمعية السعودية للمبرمجين– بحث منضور على الموقع الالكتروني : www.daif. Net.

[1104] – فهد بن ناصر العبود –الحكومة المتكاملة–المكتبة الوطنية للنشر–الرياض– السعودية–طبعة اولى– 2018–ص17.

تبني النظام التكنولوجي المعلوماتي ، ولاصحاب القرار السياسي السلطة لتخصيص الاستثمارات من اجل تحقيق هذا الهدف التنموي الرائد ، من اجل اتاحة الخدمة الرقمية لشرائح واسعة من المواطنين ، وخصوصا المواطنين الذين يقطنون في الارياف والاماكن النائية[1105] .

ويتنافس اهل السياسة لكسب ود المواطنين عبر تسهيل الاستفادة من الخدمات العامة وذلك لبناء عامل "الثقة" بين الحكومات والمواطنين [1106] ، وذلك لان الحوكمة الرقمية تتيح للمواطنين الاستفادة من الخدمات بطرقة اسرع واقل كلفة مما يساهم في بناء هذه الثقة التي تعتبر من اهم اركان الحوكمة الحوكمة وتحقيق نظام "الحكم الرشيد" .

ثانيا : الاسباب المرتبطة بالتكنولوجيا : ان التطورات التكنولوجية الرقمية الهائلة وبخاصة التطورات المتعلقة بالامن المعلوماتي شجع الحكومات على خوض غمار التعاملات عبر البرامج الرقمية المتطورة المتعلقة باتمتة الادارة [1107] ، وترافق ذلك مع التطورات المتعلقة بشبكات التواصل العالمية "الانترنت" والانخفاض الملموس في اثمان خدماتها ، وحصول التنافسات الشديدة بين كبريات الشركات المعلوماتية لتسويق المعلومات وحجز حصص وازنة من سوق المعلومات الضخم ، مما مكن الجميع من الاستحصال على البرامج الادارية التسييرية ذات الكفاءة العالية المستوى التي تعتمد اليات متطورة لتشفير المعلومات[1108] .

[1105] – جلوريا ايفانز–الحكومة الإلكترونية–جورد سلسينج لميتد للنشر–2003– ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق–الناشر العربي دار الفاروق للترجمة والنشر–طبعة العربية اولى–2005–ص23

[1106] – ندوة الرلمان اللبناني عن الحوكمة الرقمية–تحديات وفرص من أجل مواطنة شاملة للجميع–تاريخ الانعقاد الاربعاء 23 تشرين الثاني 2022 – المحتوى منشور على الموقع الالكتروني :

https://lp.gov.lb/ContentRecordDetails?Id=31802

[1107] – إبراهيم عزيز–تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية–طبعة اولى–دار الكتاب الحديث–القاهرة –،2012 – ص 109.

[1108] – عبد الحميد بسيوني–الحكومة الالكترونية–دار الكتب العلمية– القاهرة–مصر– 2008–ص49

ثالثا : الاسباب ذات الطابع الاقتصادي : لقد ساهم انخفاض كلفة البرامج التكنولوجية الرقمية الادارية باعتماد الحكومات عليها لتحقيق الحوكمة الرقمية[1109] مما سهل الخدمات ووفر الاموال والجهود على كافة الفرقاء المتعاملين بنظام الحوكمة الرقمية ، كما سهل ذلك اليات التعامل بين الحكومات والقطاع الخاص، وبالنتيجة تتحقق العوائد الربحية للحوكمة الرقمية، مع المساهمة في افتتاح القنوات الاستثمارية الجديدة لتطوير وتحقيق التدامج بين نظام الحوكمة الرقمية وانظمة التجارة الرقمية [1110]، عبر استعمال ذات التقنيات لتبادل المعلومات[1111] .

القسم الثاني : التشريعات القانونية المطلوبة لتحقيق نظام الحوكمة الرقمية

سنعرض في هذا القسم التشريعات الضرورية التي تحقق نظام حوكمة رقمية فعال ، وذلك وفقا للانماط التقنية والتكنولوجية المعتمدة لتفعيل نظام اداري رقمي متطور ، وذلك تحقيقا لمبدأ التوافق والتناغم بين التشريعات والتكنولوجيات المطبقة ، لان هذا الامر يحكمه عاملان هما عامل التغير التكنولوجي ،وعامل الاستقرار التشريعي النسبي ، على اعتبار ان التكنولوجيات المعلوماتية في حالة تطور غير مسبوقة وشديدة التسارع في حين ان القوانين والتشريعات وفقا لطبيعتها لها طابع الاستقرار.

المطلب الاول:

اهمية مواكبة التشريعات الادارية للتطور المتسارع في تكنولوجيات الاتصال الحديثة

اجتاحت تكنولوجيات الاتصالات المتطورة كافة النشاطات ، واقتحمت تطبيقاتها كل الاعمال ، فلا ينجز اي نشاط او خدمة او عمل في زمننا الراعن الا عبر الحواسيب المتصلة بشبكة "الانترنت" ، وعبر الهواتف المزودة بالكاميرات الذكية، والمسجلات الدقيقة ، والمعالجات البرمجية الفائقة القدرة ، مع العلم ان شبكة "الانترنت" غيرت الى الابد كيفيات التعاملات وزمنها ، واختصرت كلفتها ، مما سهل كثيرا عمليات الخدمات الحكومية الرقمية وعمليات التجارة الرقمية[1112] وعمليات التعليم الرقمي عن بعد ، وسمحت ايضا بتحقيق وانجاز

[1109] – عباس بدران–الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجيه إلى التطبيق –طبعة أولى–المؤسسه العربيه للدراسات والنشر – بيروت– 2004 –ص46

[1110] – عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية –الكتاب الاول –دار الفكر الجامعي – الاسكندرية–2004– ص44

[1111] – مريم خالص حسين–الحكومة الالكترونية–مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية–العراق– عدد 4 – 2013،–ص446.

[1112] – سمير حامد الجمال–التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة–دراسة مقارنة–دار النهضة العربية– القاهرة–مصر– 2007– ص14.

"العمل عن بعد" ، لذلك اصبح شائعا تداول مصطلحات حديثة كالادارة الالكترونية ، والسياحة الرقمية[1113] ، وهذا ما أدى وسمح باحداث الفجوات الرقمية والتكنولوجية الكبيرة بين العديد من الدول فيما يتعلق بحيازة وامتلاك المعلومات[1114] .

وهكذا يظهر لنا أن التطورات التكنولوجية المذهلة والمتسارعة كرست الفجوة الرقمية الكبيرة بين الدول الاقل تطورا وبين الدول التي تملك التقنيات المتطورة وهذا ساهم في تكريس حالة عدم التوازن والتوافق بين بين الاستعمالات التقنية والقوانين المرتبطة بها ، مع العلم ان العديد من دول العالم تنطلق في اساليب التحول من الانماط التقليدية الادارية إلى الانماط الرقمية الالكترونية دون سد الثغرات المتعلقة بكفاءة الكادر التنفيذي والمتعلقة ايضا بالجوانب التي لها الطابع الامني المعلوماتي كحماية البيانات ، والذي يفرض من الاختصاصين وبتدابير مسبقة ضبط المسؤوليات "القانونية" للقرصنة الرقمية .

وقد شهد زمننا الراهن شيوع تعابير ومصطلحات مستجدة في مجالات متعددة كالادارة الحكومية الرقمية او عمليات التجارة الالكترونية أو الحوكمة الرقمية او الحكومة الذكية ، وترافق ذلك مع مستدات قانونية ترتبط بظهور "الشخصية القانونية للاشخاص الرقميين" [1115]، و"الوكلاء الرقميين" ، و"العقود الالكترونية" ، و"التوقيع الالكتروني" ، كما برزت تحديات قانونية تتعلق بتحديد المسؤوليات القانونية للاشخاص الرقميين ، والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني ، ومسؤولية انظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية القادرة على محاكاة السلوكيات الإنسانية المتسمة بخاصية الذكاء[1116] .

والجدير بالملاحظة ان هناك ترابطا كبيرا بين التطورات الحاصلة في الجوانب التكنولوجية والاشكاليات القانونية الجديدة الصعبة المرتبطة بها ، ويرجع سبب ذلك الى انعدام الضبط التشريعي قبل اتخاذ قرارات التوجه الى نظام الحوكمة الرقمية ادى في كثير من الاحيان الى وجود قصور تشريعي وقانوني في قضايا الاتمتة والحوكمة الرقية ، لكن ذلك لم يمنع العديد من الدول ومن بينها الجمهورية العراقية من بذل جهود تشريعية لتقنين اساليب التحول إلى نظام

[1113] – ملتقى المترجمين المحترفين – السياحة الرقمية سمة العالم الجديد–تاريخ النشر 15 فبراير 2024 – بحث منشور على الموقع الالكتروني : https://ae.linkedin.com/pulse/%

[1114] – التقرير الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة– بتاريخ 30 تموز 2019 –الدورة الرابعة –البند 109– مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للاغراض الإجرامية– ص 107.

[1115] – دكتور ريما فرج – الشخصية المعنوية للذكاء الاصطناعي–الجامعة اللبنانية–البحوث القانونية–29–11–2023–بحث منشزر على الموقع الالكتروني : http://dspa.ul.edu.lb/post/9459/%D

[1116] – ألان يونيه– ترجمة علي فرغلى –الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله–عالم المعرفة–المجلس الوطني للثقافة والفنون–الكويت– 1978 –صفحة 11

الحوكمة الرقمية كالاعتراف بحجية الكتابات الرقمية الالكترونية واعتماد التواقيع الالكترونية عام 2012 .

علما ان بواكير البوادر التشريعية الاولى المرتبطة بنظام الحوكمة الرقمية في العراق ظهرت عندما وقعت وزارة "العلوم والتكنولوجيا" عقدا قيمته عشرون مليون دولار مع شركة ايطالية متخصصة لتنفيذ مشروع الحكومة الرقمية ، ولكن -وللاسف- فقد اعترضت المشروع عوائق عديدة وتعثر تنفيذ هذا المشروع ولم يبصر النور حتى هذا اليوم .

ولا بد من تحديد الاولويات في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية من خلال تصنيف الخدمات التي تتمتع بأولوية مرتفعة كالخدمات الخاصة بالدفع الالكتروني والخدمات المتعلقة بالتوقيع الالكتروني .

وعلى سبيل تقديم المثال، فقد ضمنت الدولة السعودية خطتها المتعلقة بالحكومة الالكترونية 2006 -2010 الخدمات الرقمية الاساسية ضمن "برنامج يسر"[1117] وحددت ماية وخمسون خدمة متنوعة يمكن تقديمها إلكترونيا ، ومعرض منها الخدمات التالية :

- الخدمات المتعلقة بالتوظيف
- الخدمات المتعلقة بالدفع المقدمة من وزارة المالية لصالح باقي الجهات الحكومية.
- الخدمات المرتبطة بتسجيل الشركات التجارية.
- الخدمات الخاصة بالتسجيل في الجامعات.

كما ان جمهورية مصر العربية طرحت عام 2004 نظاما الكترونيا للتوقيع الالكتروني[1118] وفق نظام تشفير رقمي متطور يعتمد نظام المفتاح الخاص والمفتاح العام.

فالمفتاح الخاص هو اداة إلكترونية خاصة بصاحب الخدمة ، ويستخدم في وضع التوقيع الرقمي الالكتروني على المحررات الالكترونية ويتم حفظها على بطاقة رقمية ذكية مؤمنة وهو مثل البصمة التي لا تتكرر مع اي شخص اخر.

اما المفتاح العام فهو متوفر ويتم طرحه من قبل الجهة التي تقوم باصدار التوقيع الالكتروني ويستخدم في التحقق من شخصية الموقع على المحرر الالكتروني والتأكد من صحة وسلامة محتوى المحرر الالكتروني الاصلي.

ويتيح قانون التوقيع الإلكتروني المصري الصادر في عام 2004 للمشترين التوقيع على الوثائق لدى القيام بمعاملاتهم عبر شبكة الانترنت دون الحاجة إلى الحضور شخصيا للتوقيع.

[1117] – برنامج يسر الرقمي السعودي-الموقع الالكتروني :

-https://sa.linkedin.com/company/e-government-program-yesser -

[1118]-وزارة الاتصالات والتكنولوجيا المصرية – التوقيع الاللكتروني:

https://mcit.gov.eg/ar/ICT_Industry_Development/Support_Services/Digital_Signature#:~:text=%

اما الجمهورية العراقية فقد اطلقت عام 2023 "بوابة أور" الالكترونية للخدمات الرقمية الحكومية[1119] التابعة لمركز البيانات الوطني الذي يتبع الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، و تتيح هذه المنصة الرقمية للمواطنين العراقيين في كل مكان والمقيمين في العراق الاستفادة من 360 خدمة الكترونية موزعة وفقا لما يلي:

- خدمات العمل والعاملين :213 خدمة رقمية
- الخدمات القانونية والعدلية :253 خدمة رقمية
- خدمات التعليم والتعلم :74 خدمة رقمية
- خدمات القروض والمال والضرائب:66 خدمة رقمية
- خدمات النقل والسكن :53 خدمة رقمية
- خدمات الاستعلامات الرقمية :42 خدمة رقمية
- خدمات الرياضة والثقافة والشباب:27 خدمة رقمية
- خدمات الجنسية والاحوال الشخصية :20 خدمة رقمية
- خدمات الكهرباء والمياه:19 خدمة رقمية
- خدمات الزراعة والري:18 خدمة رقمية
- خدمات الوظائف والتقاعد: 17 خدمة رقمية

وتتيح هذه المنصة الرقمية للمواطنين والمقيمين الولوج الى خدماتها عبر الرابط الالكتروني: https://ur.gov.iq. وقد استفاد من بوابة اور الالكترونية العراقية اكثر من تسعة ملايين مستخدم خلال شهر اذار عام 2024 ، وقد استخدم 95 بالماية منهم الهواتف الذكية المحمولة بينما استخدم 5 اجهزة الكمبيوتر اللوحية (اللابتوبات) [1120] ، وكانت نسبة المستخدين الذكور حوالي 74 بالماية والاناث 26 بالماية .

المطلب الثاني :

تحديات التحول الى نظام الحوكمة الرقمية والمعايير التشريعية المطلوبة لهذا التحول

للجانب التشريعي دور فائق الاهمية للوصول الى نظام حوكمة رقمي متطور ، لذا يقتضي سن التشريعات الملائمة التي تتيح استخدام الخدمات الحكومية عبر الوسائط الرقمية الالكترونية ، ويعود سبب تعثر نظام الحوكمة الرقمية في العراق الى غياب التشريعات التي تنظم عمليات الاستخدام[1121] ، ولكن قبل طرح المعايير التشريعية المطلوبة للوصول الى اعتماد نظام

[1119] – البوابة الالكترونية لجمهورية العراق –اور– الموقع الالكتروني : https://ur.gov.iq/

[1120] – الإحصاءات المستخدمة نشرت على الموقع الالكتروني لبوابة اور الالكترونية العراقية : https://ur.gov.iq/index/charts تاريخ الزيارة 28-4-2024

[1121] – ندى جراح وشيماء محمود– الحكومة الإلكترونية : الواقع و مشاكل التطبيق في العراق–مجلة الخليج العربي–مجلد رقم 40– العدد الثالث–31 كانون اول 2012– ص44

الحوكمة الرقمية ، ينبغي ان نعرض لكيفية التغلب على التحديات ذات الطابع الاداري التي تعيق هذا التحول المنشود .

اولا : التحديات الادارية التي تعيق اعتماد نظام الحوكمة الرقمية

ان التوجه الى اعتماد نظام الحوكمة الرقمية دونه عقبات عديدة[1122] تتمثل في عدم اتضاح الاستراتجيات المعتمدة والضعف الشديد في الجوانب التخطيطية والتحليلية والمرتبطة بتحقيق الموائمات بين المتطلبات المتنوعة والمتطلبات المتعارضة في كثير من الاحيان ، وايضا هناك تحديات ترتبط بغياب الخطة المتكاملة بسبب تنوع وتعدد الاجهزة الحكومية ناهيم عن الصعوبات التنظيمية التي تعترض التنظيم الاداري الرقمي مع ما يتطلبه ذلك من توافر ثقافة تنظيمية لدى الموظفين والعاملين تسمح بحدوث التغيير .

مع العلم ان اجراءات التحول نحو رقمنة النشاط الإداري العمومي يتطلب حدوث التغيير المفاهيمي لدور الخدمات العمومية وذلك عن طريق توطين التطبيقات التكنولوجية الاعلامية ضمن الشبكات الحكومية الداخلية ضمن هيكلية شاملة يتضمن مجمل الوسائط المتعلقة بانظمة الاتصال المتطورة [(3)] .

ومن المفيد الاشارة الى ان ازالة التحديات الادارية التي تعيق اعتماد نظام الحوكمة الرقمية تقتضي الجهود الكبيرة من خلال إستراتيجيات واضحة وفعالة لتحقيق النتائج المرجوة ، ولا يتحقق هذا الامر الا باصدار القرارات السياسية على اعلى مستوى حتى يمكن ازالة الفجوات بين التشريع واستخدام التقنيات الرقمية المتطورة .

ثانيا : المعايير التشريعية المطلوبة للتحول نحو نظام الحوكمة الرقمية

ان وضع معايير تشريعية دقيقة للتحول نحو نظام الحوكمة الرقمية يفرض اولا اعداد القوانين التي ستعرض على المجالس البرلمانية ، وهذه القوانين تتضمن جوانب تقنية توضع باستشارة الاختصاصيين[1123] في هذا الموضوع ،كما يفرض قابلية تعديل هذه القوانين لاحقا

[1122] – أسباب فشل التحول الرقمي وكيف يمكن التغلب على تحدياته– بحث منشور على الموقع الالكتروني :
https://bakkah.com/ar/knowledge-center/%D

[1123] – امنظمة الاسكوا ـــ الأمم المتحدة–أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالت من أجل التنمية لقادة القطاع الحكومي في الدول العربية –الحكومة الالكترونية– السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات–2014– الموقع الالكتروني:

لاستلحاق التطورات التكنولوجية التقنية المتسارعة وتلافي البطء الناجم عن اليات التشريع التقليدية التي تحتاج الى زمن طويل ، وهذا يفيد في تلافي الفجوة التشريعية التي تحدث لدى اعتماد التطبيقات التكنولوجية الرقمية .

والملفت ان التشريعات المقننة هي مصممة للنظام الاداري الورقي التقليدي ، لذا لا بد من تطوير وتحديث التشريعات الموجودة وسن تشريعات حديثة لديها المقدرة على تنظيم القطاع الاداري الرقمي الالكتروني بوثائقه الرقمية وتعاملاته الالكترونية مجالات اربعة .

1- **المجال الاول :** يشمل التشريعات التي تضمن حماية الامن السيبراني للمواطن ،كالقوانين التي تهدف لحماية "الخصوصية" والمعلومات الشخصية ، وحماية سرية البيانات[1124] .
2- **المجال الثاني :** يشمل التشريعات الخاصة بمكافحة الانشطة الجرمية السيبرانية .
3- **المجال الثالث:** ويشمل القوانين المرتبطة بالعمل على حماية الحقوق الخاصة وخصوصا حق "الملكية الفكرية" لكافة المنتجات والبرمجيات والبيانات التي تنشر في الفضاء الرقمي الالكتروني عبر شبكة الانترنت.
4- **المجال الرابع:** يشمل القوانين التي تنظم الانشطة المؤتمتة ذات الطابع الاداري والتجاري في الفضاءالرقمي .

كما ان هذا الامر ملح جدا لان تحديات المستقبل القريب تفرض نفسها عاجلا وعلى سبيل المثال فان تحقيق الحكومات الالكترونية او الحكومات الذكية سيستدعي بذل جهود تشريعية استثنائية متخصصة لتشييد الهياكل القانونية المناسبة لكل التطبيقات الرقمية الالكترونية ، وايضا لضبط الناحية العملية التطبيقية منها فضلا عن الجانب المتعلق بالمصطلحات "القانونية" و"التقنية" المتعلقة بهما ، وايضا لاجتراح النصوص الجزائية الملائمة لمكافحة الانشطة الجرمية المتعلقة بها[1125] .

ومن نافل القول الاشارة الى واجب تكثيف درس القوانين واقراها بالسرعة العاجلة ، لان نظام الحوكمة الرقمية هو من المسائل الادارية التقنية السريعة التطور وان اعتماده دون مرجعية قانونية ينجم عنه مخاطر متنوعة وانشطة جرمية قد تفلت من العدالة والعقاب ، لذا فلا

---

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/escwa-tdd-module3-final-online-150515.pdf

[1124] – دكتورة نائلة قوره–جرائم الحاسب الالي الاقتصادية–طبعة اولى–منشورات مكتبة الحلبي الحقوقية – بيروت–2005–ص166.

[1125] – خالد وليد محمود–الجرائم الالكترونية ظاهرة عالمية – مقالة منشورة على موقع قناة الجزيرة الإخبارية الالكتروني بتاريخ 5–8–2023 -https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/5/%D

بد من تطوير معظم القوانين والتشريعات لان استخدام التطبيقات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت أضحى عملية ضرورية [1126]ترتبط بكافة مضامير وتفاصيل حياتنا اليومية المعاشة .

الخاتمة

لقد تبين لنا بعد بحثنا للنظام التشريعي للحوكمة الرقمية ان طريق الوصول الى نظام الحوكمة الرقمية يمر بمحطات وعوائق متنوعة لانه من الصعب نسبيا تشريعيا اللحاق بالتطورات المتسارعة في تكنولوجيات الاتصال والتواصل ، كما مخاطر الانتقال المتسرع من النظام الاداري التقليدي الى النظام الاداري الرقمي دونه محاذير كثيرة تتعلق بالامن المعلوماتي وكذلك الأمن القومي للدول .

كما تبين إن الحكومة الالكترونية تمثل أسلوبا جديدا لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الروتينية التي يعانى منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة، و يتطلب تطبيق نظام الحكومة الالكترونية توافر العديد من والإمكانات بهدف تقديم خدمة متميزة للمواطن، وتحقيق مستوى أداء مناسب للإدارة العامة في نفس الوقت، وقد ظهر لنا بعض العقبات التي تواجه تطبيقات الحكومة الإلكترونية من أبرزها الأمية الإلكترونية و ضعف البنية التحتية للاتصالات و المعلومات و ضعف الوعي العام بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية كأداة لتحسين جودة الخدمات، لذلك يجب وضع رؤية و إستراتيجية واقعية للحكومة الإلكترونية على مستوى الدولة و خطة عمل يقوم بها فريق عمل من جميع التخصصات.

لذلك نورد مجموعة من التوصيات الهامة والمتمثلة أساسا فيما يلي:

-تكثيف الدورات التكوينية للقائمين على مهام الادارة العامة تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة، و هو ما يزيد ثقة العامل بنفسه بأنه بمستوى التحديات الجديدة، مما ينعكس إيجابا على رفع الروح المعنوية و كفاءة أداء العمل.

-نشر الوعي الإلكتروني للعاملين و للمواطنين و تزويدهم بمعارف حديثة تسمح بتجسيد مفهوم الحكومة الإلكترونية.

-دعوة الحكومات لمحاولة وضع سبل لعلاج المقاومة و الاستفادة من نتائجها و إن كانت سلبية، قصد إعادة تحسين برامج التطوير و تفاديها مستقبلا.

[1126] – الأمم المتحدة – منظمة الاسكوا – بناء الثقة بالخدمات الالكترونية – 10 -2- 2009 – ص 31 .
file:///C:/Users/admin/Downloads/E_ESCWA_ICTD_2009_4-AR.pdf

-العمل على ترسيخ مفهوم التطوير و تفعيله ضمن ثقافة المجتمع، لأن نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية يعتمد أساسا على مدى تكيف و استجابة مختلف الأطراف الفاعلة له.

- اعداد اختصاصيين في مجال الامن المعلوماتي يترافق مع إنشاء كلية متخصصة تهتم بالبحث في مجال الذكاء الاصطناعي.

- تشكيل لجان وزارية ونيابية متخصصة في الجانب التشريعي القانوني مهمتها العمل على سد الفجوة التشريعية الناجمة عن التطورات الهائلة المتسارعة لوسائل الاتصالات والتكنولوجيا.

- الاهتمام بالتطبيقات الحديثة التي تعمل بانظمة "الذكاء الاصطناعي" لتجاوز الانماط التقليدية لعمل الحكومة والادارت العامة .

المراجع :

1. الان يونيه- ترجمة علي فرغلى -الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله-عالم المعرفة-المجلس الوطني للثقافة والفنون-الكويت-1978
2. دكتور ابراهيم عزيز-تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية-طبعة اولى-دار الكتاب الحديث-القاهرة -2012
3. دكتورة ايمان زكي - الحكومة الالكترونية - مدخل إداري متكامل-المنظمة العربية للتنمية الادارية-القاهرة،- 2009
4. جلوريا ايفانز-الحكومة الإلكترونية-جورد سلسينج لميتد للنشر-2003- ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق-الناشر العربي دار الفاروق للترجمة والنشر-طبعة العربية اولى-2005
5. خالد وليد محمود-الجرائم الالكترونية ظاهرة عالمية – مقالة منشورة على موقع قناة الجزيرة الإخبارية الالكتروني بتاريخ 5-8-2023 - https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/5/%D
6. دكتور سمير حامد الجمال-التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة-دراسة مقارنة-دار النهضة العربية- القاهرة-مصر- 2007
7. ضيف االله العتيبي-الحكومة الذكية مرحلة ما بعد الحكومة الالكترونية- الجمعية السعودية للمبرمجين- www.daif. Net.
8. دكتور عبد الفتاح حجازي-الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح-دراسة متأصلة في شأن الإدارة الكترونية-طبعة اولى-دار الفكر الجامعي للنشر-الاسكندريه-2008
9. دكتور عبد الحميد بسيوني-الحكومة الالكترونية-دار الكتب العلمية- القاهرة-مصر- 2008
10. دكتورعبد الفتاح حجازي-النظام القانوني للحكومة الإلكترونية –الكتاب الاول-دار الفكر الجامعي-االاسكندرية-2004

11. علي لطفى، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملى، بحث مقدم إلى مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس،"الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية " دبى 9-12 ديسمبر 2007 .
12. دكتور فهد بن ناصر العبود -**الحكومة المتكاملة**-المكتبة الوطنية للنشر-الرياض- السعودية- طبعة اولى- 2018
13. عباس بدران-الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجيه إلى التطبيق -طبعة أولى-المؤسسه العربيه للدراسات والنشر – بيروت-2004
14. دكتور فيصل الفوزان –الحوكمة الرقمية :https://maaal.com/2022/10/%D
15. مريم خالص حسين-الحكومة الالكترونية-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية-العراق- 2013
16. التقرير الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة- بتاريخ 30 تموز 2019 -الدورة الرابعة -البند 109- مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للاغراض الإجرامية.
17. دكتور ريما فرج – الشخصية المعنوية للذكاء الاصطناعي-الجامعة اللبنانية-البحوث القانونية-29-11-2023-%D/9459/post/dspa.ul.edu.lb/http://
18. ملتقى المترجمين المحترفين – السياحة الرقمية سمة العالم الجديد-تاريخ النشر 15 فبراير 2024 - https://ae.linkedin.com/pulse/%
19. منظمة الاسكوا – الأمم المتحدة - بناء الثقة بالخدمات الالكترونية – 10 -2- 2009 file:///C:/Users/admin/Downloads/E_ESCWA_ICTD_2009_4-AR.pdf
20. دكتورة نائلة قوره-جرائم الحاسب الالي الاقتصادية-طبعة اولى-منشورات مكتبة الحلبي الحقوقية – بيروت-2005
21. ندوة الرلمان اللبناني عن الحوكمة الرقمية-تحديات وفرص من أجل مواطنة شاملة للجميع- تاريخ الانعقاد الاربعاء 23 تشرين الثاني 2022 - https://lp.gov.lb/ContentRecordDetails?Id=31802
22. نوى حسين-دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية-مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة-الجزائر، العدد الخامي- 2018
23. وفاسة سليمان -استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية- -مجلة الاقتصاد والتنمية-جامعة المدية- الجزائر-عدد 1- 2013